

أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسه على النمو الاقتصادي في العراق

م.م. ياسر غانم يحيى

جامعة ديالى

yaseer.46rtf@gmail.com

أ.م.د. كمال عبدالعزيز النقيب

كلية بلاد الرافدين الجامعة
قسم المحاسبة

professornakibson@gmail.com

م.م. ظافر حسين

كلية بلاد الرافدين الجامعة
قسم المحاسبة

dafr12345169@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.S.10>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٨/١٥

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٥/١٥

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/١٠

المستخلص

لم يعد خافياً على جميع أصحاب المصالح والمرتبطين بهذه الوحدة الاقتصادية أو تلك من تجاهل الإهتمام بتبني وتفعيل المبادئ العلمية في المحاسبة وفي مقدمتها ضرورة تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي بأنواعه كافة، لكن هذا الأمر لم يعد يقتصر على الإهتمام بالتراكم المعرفي الذي يجسد الإطار المفاهيمي لعلم المحاسبة، بل تعداه إلى ضرورة تكثيف الجهود للإهتمام بالجانب العملي والممارسة المهنية المتمثلة بصياغة وتطبيق معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards) ومعايير التدقيق الدولية (International Auditing Standards) وأخيراً المعايير الدولية للتقارير المالية (International Financial Reporting Standards) بشكل عام مع التركيز والإهتمام بمعايير الإفصاح المحاسبي ومناقشة مجال ونطاق تطبيقه والهدف من تطبيق تلك المعايير التي تشكل عنصراً مهماً في ممارسة الإبلاغ المالي وفق المعايير الدولية للإفصاح المحاسبي.

لذا يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً فاعلاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسه في تعزيز النمو الاقتصادي في العديد من بلدان العالم ومن ضمنها العراق، على الرغم من كون بعض الدراسات على قلتها ترى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية على الاقتصاد، بينما أغلب الدراسات ترى ان له آثار ايجابية، ويعتمد ذلك على كيفية استجابة اقتصاد هذا البلد أو ذاك مع الاستثمار الأجنبي المباشر، طبقاً لعدة معايير ومؤشرات إقتصادية تسعى لتنشيط الإستثمار الأجنبي وخلق حوافز حقيقية وفي مقدمتها التشريعات الإستثمارية والضريبية وسياسات الأرباح والعمالة وغيرها.

تناولت هذه الدراسة عملية إبراز دور وأهمية الإفصاح المحاسبي على جذب الإستثمارات الأجنبية وخاصة الإستثمارات المباشرة من جهة وكذلك تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) من جهة أخرى، مع قياس العلاقة الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٨) على

أساس فصلي بشكل، باستعمال اختبار سببية {Toda – Yamamoto} فضلاً عن أنموذج ARDL.

توصلت نتائج التحليل القياسي الخاصة بالعراق إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تمتد من (Foreign Direct Investment-FDI) الى (General Domestic Product-GDP) بينما العلاقة العكسية ذات الاتجاه الآخر قد غابت، كما توصلت نتائج تحليل ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين FDI و GDP، كما أظهر النموذج وجود أثر سلبي لتدفقات FDI على GDP في الاجل القصير بفعل التكاليف التي تدفعها الحكومة العراقية الى شركات النفط الأجنبية، وكذلك أثر ايجابي على المدى الطويل بعد انتهاء تلك التكاليف، كما أوضح معامل تصحيح الخطأ بان حالة عدم التوازن طويلة الاجل التي تشهدها المتغيرات عند تعرضها لانحراف قصير الاجل سوف تصحح بنسبة (53%) في غضون فصل واحد.

وأخيراً توصي الدراسة بأن تكون أطر السياسات وحزم الحوافز تنافسية وقوية بما فيه الكفاية في سبيل كسب المزيد من تدفقات FDI في القطاعات غير النفطية (كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى) من اجل تعزيز النمو الاقتصادي ودعمه.
الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي.



The Impact of Accounting Disclosure on the Attracting the Direct Foreign Investment and its Reflection on the Economic Growth

Assist.Prof.Dr. Kamal Abdul Aziz Al-Nakib

Bilad Alrafedaien University College

Accounting Department

omareco@uodiyala.edu.iq

Assist. Lect. Yasser Ghanem Yahya

Diyallah University

yaseer.46rtf@gmail.com

Assist. Lect. Dhafer Hussein

Bilad Alrafedaien University College

Accounting Department

dafr12345169@gmail.com

Abstract

It is no longer a secret for all stakeholders and those associated with this or that economic unit to ignore the interest in adopting and activating scientific principles in accounting, foremost of which is the need to apply the principle of accounting disclosure of all kinds, but this matter is no longer limited to the interest in the accumulation of knowledge that embodies the conceptual framework of accounting science, but rather In addition to the need to intensify efforts to pay attention to the practical side and professional practice represented in the formulation and application of international accounting standards (International Accounting Standards), international auditing standards (International Auditing Standards), Finally, the International Financial Reporting Standards (International Financial Reporting Standards). In general, with focus and attention on accounting disclosure standards and discussing the scope and scope of its application and the aim of applying those standards, which constitute an important element in the practice of financial reporting in accordance with international standards of accounting disclosure.

Therefore, accounting disclosure plays an effective role in attracting foreign direct investment and its reflection in promoting economic growth in many countries of the world, including Iraq, despite the fact that some studies, although few of them, believe that foreign direct investment has negative effects on the economy, while most studies believe that it has Positive effects, and that depends on how the economy of this or that country responds to foreign direct investment, according to several economic criteria and indicators that seek to stimulate foreign investment and create real incentives, primarily investment and tax legislation, profit and employment policies, and others.

This study dealt with the process of highlighting the role and importance of accounting disclosure on attracting foreign investments, especially direct investments on the one hand, as well as analyzing the relationship between foreign direct investment and economic growth for the period (2004-2021) on the other hand, while measuring the dynamic relationship between foreign direct investment

and GDP in Iraq For the years (2013-2018) on a quarterly basis, using the Yamamoto {Toda}-causality test as well as the ARDL model.

The results of the standard analysis for Iraq found a one-way causal relationship extending from (Foreign Direct Investment-FDI) to (General Domestic Product-GDP), while the inverse relationship in the other direction was absent, and the results of the ARDL analysis also found a long-term equilibrium relationship Between FDI and GDP, the model also showed a negative impact of FDI flows on GDP in the short term due to the costs paid by the Iraqi government to foreign oil companies, as well as a positive effect in the long term after the end of those costs, as the error correction coefficient indicated that the long-term imbalance The changes witnessed by the variables when exposed to a short-term deviation will be corrected by (53%) within one semester.

Finally, the study recommends that policy frameworks and incentive packages be competitive and strong enough in order to gain more FDI flows in non-oil sectors (such as the agricultural sector, the industrial sector, and other sectors) in order to promote and support economic growth.

Key words: Accounting Disclosure, Foreign Direct Investment, Economic Growth.

المقدمة:

أصبحت دول العالم اليوم تتسابق فيما بينها لرفع معدلات نموها الاقتصادي خاصة بعد التحولات الكبيرة التي اجتاحت الساحة الاقتصادية العالمية بفعل أحداث عوالم اقتصادية او اخر القرن المنصرم أهمها التكتلات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، وبروز ظاهرة العولمة والتحول من النهج الاشتراكي للتخطيط الإقتصادي الى النهج الرأسمالي عموماً ونمط الرأسمالية الإجتماعية، خصوصاً كما هي التجربة الصينية في العقود الأخيرة وما نجم من تحقيق نمواً إقتصادياً متميزاً في الإقتصاد الصيني خلال العقود الثلاثة الأخيرة بسبب التزاوج ما بين المنطلقات الرأسمالية والثوابت الإستراتيجية لتنظيم السوق.

كما حدث توجهاً عالمياً للعديد من الدول التي تسعى وسعت بالانضمام المتسارع الى منظمة التجارة العالمية (WTO) ونتيجة لهذه التحولات اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول وأداة لتحقيق المكاسب التي تعود بالنفع المتبادل بينهما (الدول المرسلّة والمُضيفة)، وقدرة هذا الاستثمار على تحمل تكاليف الاستثمار الباهظة.

يعد العراق جزءاً من المنظومة العالمية بشكل عام، وكونه نموذجاً للاقتصاد الريعي (المورد النفطي) بشكل خاص، وبسبب ذلك تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كشف وتطوير أغلب الحقول النفطية العراقية التي تتمتع باحتياطيات نفطية قدرتها وزارة الطاقة الامريكية بحدود (300-400) مليار برميل، فضلاً عن تواجد الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاخرى المكونة للناتج المحلي الاجمالي وأبرزها قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

دأبت أغلب دول العالم (حتى القوية منها) على معالجة المعوقات التي تعترض طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها وتقديم التسهيلات والاعفاءات وتهيئة البيئة الجاذبة له، والسؤال المقدم هنا هل استطاع العراق تحقيق غايته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل إنعكس إيجاباً على تعزيز معدل النمو الاقتصادي وتطوره؟ يسعى الباحثون في الإجابة عن هذا السؤال، مع تركيز الإجابة من خلال الاستعانة بالمنهج الكمي المسند بأحدث اساليب القياس.

مشكلة الدراسة:

بسبب سوء إدارة وتوظيف العوائد المالية المحلية في تمويل القاعدة التنموية دون الاخذ بنظر الاعتبار احتمالية زوال هذه العوائد بزوال المورد الناضب في الدول النفطية من جهة، وضعف فاعلية الاستثمار المحلي في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى، تُبرز الحاجة باللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض بالنمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل عام والعراق كإقتصاد ريعي بشكل خاص.

فرضية الدراسة:

صمم وصاغ الباحثون فرضية أساسية موجبة مفادها: توجد علاقة سببية ذات تغذية عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق.

هدف الدراسة:

من أجل اثبات فرضية الدراسة او نفيها سعت الدراسة الى تحقيق الاهداف الآتية:
١. تحليل العلاقة ما بين واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

٢. التحقق من وجود العلاقة السببية، فضلاً عن العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق للمدة الفصلية (2013-2018).

أهمية الدراسة:

استناداً إلى حقيقة أنه لا توجد أدلة تجريبية شاملة عن العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق، اعتبر الباحثون أنه من الضروري إجراء دراسة بحثية خاصة بالبلد لتحديد العلاقة السببية والتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتحديد اتجاه ونوع هذه العلاقة سواء إيجابية أم سلبية، فضلاً على أن نتائج الدراسة ستكون مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية بالمستوى الذي يشجعهم على تصميم ومتابعة سياسات جذب الاستثمار الأجنبي وتبنيهاً في القطاعات الرئيسية لزيادة الأثر الإيجابي أو الحد من الأثر السلبي والعمل بجودة مؤسسية أفضل للنمو والتنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة.

منهجية الدراسة:

في إطار هذه الدراسة تم التركيز على المنهج الاستنباطي في وصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة المتبادلة بينهما، كذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض المؤشرات الاقتصادية، كما تم الاستعانة بالمنهج القياسي لتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق وتحديد العلاقة التوازنية ضمن منهجية التكامل المشترك.

حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية: دولة العراق.
٢. الحدود الزمانية: تم التركيز بشكل أساسي على المدة (2003-2021) ضمن الجانب التحليلي، فضلاً عن سنوات سابقة للمقارنة.
٣. أما حدود القياس للاقتصاد العراقي فقد تضمنت المدة الفصلية (٢٠١٣-٢٠١٨).

هيكلية الدراسة:

- احتوت الدراسة على ثلاث فصول كالآتي:
- خصص الفصل الأول لتقديم جانب نظري لكل من الإفصاح المحاسبي وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاس الأخير على النمو الاقتصادي والعلاقة المتبادلة بينهما.
- بينما تناول الفصل الثاني تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق.
- في حين ركز الفصل الثالث على تحليل العلاقة السببية والتوازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في العراق باستعمال طرق القياس.

الفصل الأول: الإطار النظري:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي وأثره على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

أهم الأسباب التي ساهمت بتفعيل وتطوير الإفصاح المحاسبي من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

١. إنهيار الشركات العالمية من ضمنها شركة إنرون، شركة وردكوم، ومصارف عالمية وأمريكية على وجه التحديد.
٢. الخلل الكبير في عمليات التدقيق الخارجي بسبب ضعف تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي.
٣. تواطؤ بعض شركات المحاسبة والتدقيق العالمية وفي مقدمتها شركة آرثر أندرسون.
٤. تجاهل العديد من الوحدات الاقتصادية مسؤولية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية بشأن الإفصاح المحاسبي.

أنواع الإفصاح المحاسبي:

وكما يأتي: (حماد، طارق عبدالعال، ٢٠٠٠: ٦٦)

١. الإفصاح الكامل
٢. الإفصاح العادل.
٣. الإفصاح الكافي.
٤. الإفصاح الملئم.
٥. الإفصاح الوقائي.
٦. الإفصاح التثقيفي.

أساليب وطرق الإفصاح:

١. الإفصاح من خلال القوائم المالية.
٢. الإفصاح عن المعلومات المهمة بين قوسين.
٣. استخدام المصطلحات المتعارف عليها والمفهومة من قبل الجميع.
٤. تدوين الملاحظات والهوامش.
٥. ذكر أهم السياسات المحاسبية المتبعة.
٦. تضمين التقارير والكشوفات والملاحق التوضيحية المرفقة.
٧. تقرير مجلس الإدارة العامة.
٨. تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الإستثمار الأجنبي:

تتلخص بما يأتي: (سيد فتحي الخولي، ٢٠٠٦: ٩٧)

١. يساعد الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية على عرض تحليل مقارن بين الشركات المزمع الإستثمار لديها والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
٢. تساهم وبشكل فاعل على تقويم قرارات الإستثمار بالإسترشاد بالبيانات المفصّل عنها.
٣. يمكن قياس أثر الإفصاح على كفاءة برامج وقرارات الإستثمار من خلال تحديد مستوى ودرجة جودة عملية الإفصاح للمعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم والتقارير المالية.
٤. إن تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي يكشف عن مدى شمول القوائم المالية للأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية والتجريبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: أولاً: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر معروفاً بشكل خاص خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، فكان يطلق عليه (الاستثمار الدولي) ولم يتم الفصل بين الاستثمار المباشر والمحفظي حتى عام 1960، ويعد (Arther Bloom Field) أول من قام بالفصل بين المفهومين عام 1968، ومن هنا نستدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن ذا أهمية خاصة من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) والكينزية على حد سواء (الهادي، 2009:25)، أما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فتجرى مناقشتها بشكل مكثف في الأدبيات الاقتصادية بسبب طابعها المثير للجدل (CARP, Lenuta, 2012:154)، وإن العلاقة الإيجابية بينهما قد اكتسبت مكانة حقيقة ضمن مختصي الاقتصاد الدولي بشكل خاص (Lamine, Yang, 2010:49).

إذ افترضت بعض الأدبيات أن النمو الاقتصادي يمكن عدّه كمتغير خارجي، وهذا يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يعد عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاضه بمثابة عامل طرد، بينما افترض الأدب الآخر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوضع كمتغير خارجي، هذا يعني أن ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي والعكس صحيح، إذ تضاربت هذه الافتراضات بين الجانبين النظري والتجريبي (التطبيقي)، وهذا الجدل القائم لم يلبث طويلاً حتى جاء بآثبات تجريبي آخر مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً في النمو الاقتصادي باختلاف تطبيقه بين الدول، وتجدر الإشارة أن الدليل التجريبي للاستثمار الأجنبي هو أكثر تعقيداً وغموضاً من الدليل النظري أو كما يقوله دي ميلو عام 1997 "أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره حافزاً لنمو الإنتاج، وتراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وهذا يبدو مقنع للغاية من الناحية النظرية بينما الجانب التطبيقي هو أكثر إثارة للجدل" (DeMello, 1997:13).

وعلى صعيد آخر هناك أساس نظري واسع يدعم وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي بشكل عام، ومن الأمور ذات الصلة بالجانب النظري هو أنموذج الاستثمار ذو الأثر الإيجابي التي ورد ذكرها في نماذج النمو الاقتصادي الكلاسيكي التي اعتبرت تراكم رأس المال هو أساس النمو الاقتصادي، وأكد الأنموذج الكلاسيكي أيضاً أن الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار (تابع)، كما أكد كل من (آدم سميث وديفيد ريكاردو وجان ساي) أن الادخار والعمل هو العنصر الرئيسي لاثر الأمانة، باعتبار أن الادخار هو المكون الأساسي لتراكم رأس المال، وهذا يعني أن أنموذج النمو الكلاسيكي ركز على العلاقة بين الادخار والنمو وهذه العلاقة تؤدي على المدى الطويل إلى الاستثمار، الذي يشمل الاستثمارات العامة والخاصة (الأجنبية والمحلية).

بينما ترى النماذج الكينزية أن الاستثمار هو المصدر الرئيسي للادخار (تابع) بحيث أن الاستثمار يخلق الدخل الذي بدوره يخلق الادخار ومن ثم زيادة تراكم رأس المال ثم النمو (عيسى، 2015:7-20).

كما قام هارود دومار بتطوير الأنموذج الكينزي ليتمكن من صياغة أنموذج جديد يمكن بواسطته قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق معادلة التوازن الآتية:

$$Y(t) = C(t) + I(t) + A(t) \dots\dots(1)$$

إذ تمثل: $Y(t)$ الدخل القومي الإجمالي، $C(t)$ الاستهلاك غير المنتج، $I(t)$ الاستثمار المستحث، $A(t)$ الاستثمار المستقل، ويقوم هذا النموذج على الفروض الآتية:

١. يعد الاستثمار المستقل متغير خارجي، أي مستقل عن الدخل القومي.

٢. يعد الاستهلاك دالة خطية للدخل القومي الموصوفة في معادلة المضاعف الخطي الآتية:

$$C(t) = c Y(t) \dots \dots \dots (2)$$

إذ تمثل c الميل الحدي للاستهلاك، إذ $(0 < c < 1)$.

- الاستثمار المستحث يتحدد بمعدل الدخل القومي، إذ يتم وصف هذا الافتراض بمعادلة المعجل الخطي الآتية:

$$I(t) = v Y^{(1)}(t) \dots \dots \dots (3)$$

إذ أن v هو الثابت الايجابي والذي يسمى بمعامل الاستثمار، الذي يشير إلى قوة المعجل أو كثافة رأس المال في الدخل القومي.

وعند تعويض المعادلة (2) بالمعادلة (1) تصبح المعادلة:

$$Y(t) = c Y(t) + v Y^{(1)}(t) + A(t) \dots \dots \dots (4)$$

وباختصار المعادلة (4) تصبح:

$$v Y^{(1)}(t) = s Y(t) - A(t) \dots \dots \dots (5)$$

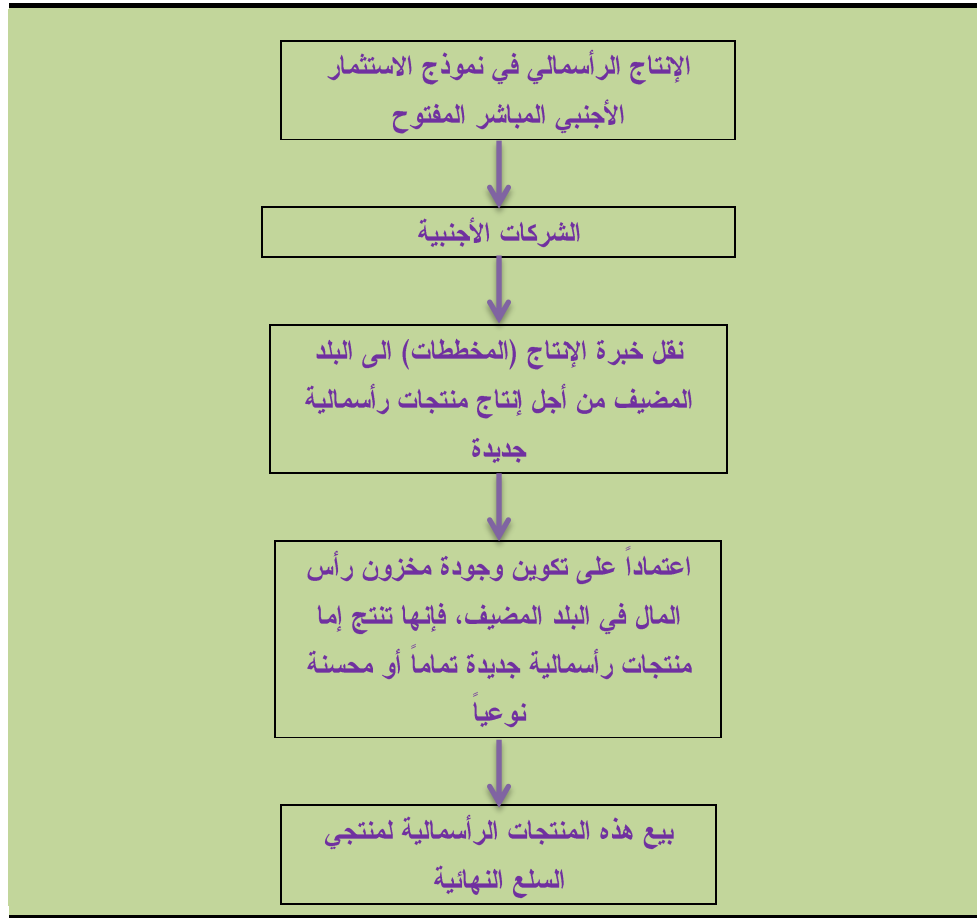
إذ أن $(s = 1 - c)$ الميل الحدي، وهذا يعني أن $(0 < s < 1)$.

الديناميكيات الاقتصادية التي تمثلها المعادلة (5) يمكن وصفها نوعياً في المثال الآتي:

"إذا نمت الاستثمارات المستقلة بسبب الظهور المفاجئ للاختراعات الكبيرة فإن المضاعف

سوف يؤدي إلى زيادة مماثلة في المخرجات بفعل $\frac{A(t)}{1-c}$ وإن التوسع في الإنتاج سوف يؤدي إلى توسيع حجم السوق ورافقه ظهور أنواع أخرى من الاستثمارات (المستحثة)، في المقابل تزيد هذه الاستثمارات من المنتجات بسبب المضاعف الاقتصادي وتبدأ دورة جديدة مما يتسبب بزيادة تدريجية في الدخل القومي" (Tarasov, Tarasova, 2019: 2-3).

أما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بشكل خاص، فقد ورد تناولها ضمن نماذج النمو النيوكلاسيكية وخاصة أنموذج سولو- سوان، إذ أكدوا على أن تعميق رأس المال وعنصر العمل فضلاً عن التقدم التكنولوجي (المرافق لنشاط الشركات المتعددة الجنسية) هو أساس النمو الاقتصادي، إذ عد سولو- سوان تعميق رأس المال مفتاحاً لتحقيق معدلات نمو إيجابية على المدى الطويل وكما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل (1) تعميق رأس المال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في نموذج النمو الاقتصادي

Source: Neuhaus, Marco, (2006) The impact of Fdi on Economic Growth, Physica-verlag hiedelberg, Germany, P: 52.

ويمكن إدراج معادلة سولو على النحو الآتي:

$$Y = F + A + L + K$$

إذ تشير Y إلى الناتج المحلي، F تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، A التكنولوجيا، L عنصر العمل، K تعميق رأس المال (Accinelli, Brida, 2007:56).

ثانياً: العلاقة التجريبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات والبحوث تناولت متغيرات الدراسة ومنها رسالة ماجستير للباحث (Chetcho, 2015) تحت عنوان (The Effects of Foreign Direct Investment on the Economic Growth in Developing Countries: Case Study of Cameroon) (أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: دراسة حالة الكاميرون)، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن عاملي (العمل، رأس المال) على النمو الاقتصادي في الكاميرون، ولفترة طالت الأعوام (1970-2012)، وباستعمال نموذج

(ARDL)، وقد أظهرت النتائج بان عاملي العمل ورأس المال كان لهما تأثير ايجابي ومعنوي كبير جداً على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) على المديين القصير والطويل، في حين تبين ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر ايجابياً في النمو على المديين ايضاً ولكن ليس ذا دلالة إحصائية قوية، وأخيراً أكد النموذج تصحيح الخطأ بان حالة عدم التوازن طويلة الاجل التي تشهدها المتغيرات عند تعرضها لصدمة قصيرة الاجل سوف تصحح بنسبة (13%) في غضون عام واحد.

بينما تناولت رسالة ماجستير قدمها (Miernik,2016) معنونة (The effects of foreign direct investment on economic growth of Central and Eastern European countries) (آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول وسط وشرق أوروبا)، تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في (15) بلداً من بلدان وسط وشرق أوروبا، وباستعمال طريقة التقديرات الثابتة القياسية للمدة (1994-2014)، إذ توصلت إلى وجود تأثير ايجابي لتدفقات FDI على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان، وإلى وجود علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، كذلك تم استعمال نموذج بين ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة سلبية مع مؤشر الحرية الاقتصادية وهذه العلاقة كانت غير متوقعة في الجانب النظري.

في حين تناولت اطروحة دكتورة للباحث (KARGBO,2017) معنونة (Foreign Direct Investment and Economic Growth in Africa) (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أفريقيا)، تبحث هذه الدراسة عن دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في (25) بلداً افريقياً، وللمدة (1996-2011)، وتوصلت الدراسة ان عمليات اندماج الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية تتركز على الشركات الكثيفة رأس المال منها، وأظهرت النتائج أيضاً مستويات مختلفة من التباين بين هذه الدول بحيث ان الدول التي تتميز بكفاءة رأس المال البشري تحقق مكاسب من عمليات الاستثمارات الأجنبية افضل من تلك التي تتميز بعدم الكفاءة، وأظهر مؤشر الانحدار السلس للمزيج من البيانات Panel (مزيج من بيانات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية) بأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ونمو الانتاجية في البلدان عينة الدراسة هي علاقة لا خطية، وأخيراً أوصت الدراسة ان تعزيز القدرة الراسمالية البشرية عامل مهم لرفع الآثار الايجابية غير المباشرة على الانتاجية من خلال عمليات الشركات الأجنبية.

كما تضمنت اطروحة دكتوراه للباحثة (سعدي، 2017) معنونة (أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية: دراسة قياسية اقتصادية للمدة (1980-2014)، استخدمت الدراسة نماذج البائل، وتوصلت ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة مارست تأثير ايجابي ضعيف على الدول العربية وتأثير ايجابي اكبر على الدول النفطية منها.

في حين تناولت رسالة ماجستير قدمها (عايب، 2016) تحت عنوان (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال المدة (1983-2014)، باستخدام منهجية التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع

النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي فقد وردت علاقة عكسية وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق: أولاً: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

تعكس سياسة الإصلاح الاقتصادي والقوانين الاستثمارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي التي بدأت بصورة واضحة منذ صدور أمر سلطة الائتلاف عام 2003 تدفق حجم FDI في العراق.

الجدول (1) تطور مؤشرات تدفق FDI في العراق للمدة (2003-2021) (مليون دولار)

السنوات	قيم FDI	معدل التغير السنوي % (2)
2003	1000	-
2004	300	-70
2005	515	71.6
2006	383	-25.6
2007	971	153.5
2008	1856	91.1
2009	1598	-13.9
2010	1396	-12.6
2011	1882	34.8
2012	3400	80.6
2013	-2335	-168.6
2014	-10176	335.8
2015	-7574	-25.5
2016	-6225	-17.8
2017	-5032	-19.1
2018	-4885	-2.9
2019	-3508	-28.8
2020	-2859	-17.4
2021	-2613	-9.7

المصدر: قاعدة احصاءات UNCTAD.

يلاحظ من الجدول (1) ان حجم FDI قد بلغ (1000) مليون عام 2003، ثم انخفض حجم ذلك الاستثمار عام 2004 بمعدل نمو سالب بلغ (70-%) على الرغم من عدم تأثر المخزون في ذلك الانخفاض ليسجل معدل نمو (31.7%)، ويعود الانخفاض الكبير الذي شهده حجم الاستثمار الى تردي الوضع الأمني بالدرجة الأساس، واستمر بالارتفاع التدريجي على مدار الاعوام (2006-2007) وبمعدل نمو مركب بلغ (13.1%)، ثم عاد بالانخفاض عامي 2009 و2010 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ليسجل معدل نمو (13.9-) و(12.6-%) على التوالي، ثم عاد بالارتفاع مرة أخرى عامي 2011 و2012 بمعدل نمو (34.8%) و(80.6%) على التوالي، إذ احتل العراق المركز (12) عربياً وبحصة (2.7%) عام 2012 (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2013: 75) ثم انخفض حجم ذلك الاستثمار وأرقام مطلقة على مدار السنوات المتبقية (2009-2021) بعد بدء نشاط جولات التراخيص النفطية الأجنبية التي اجبرت الحكومة العراقية على دفع أجور وتكاليف تنقيب واستخراج النفط من باطن الأرض، مما يعني ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد اثرت بشكل سلبي على مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة (التقرير الاقتصادي السنوي، 2017: 57).

ثانياً: تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2021):

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في العراق تغيرات نوعية وكمية خاصة بعد عام 2003 على خلفية الاستعادة الحيوية للقطاع النفطي ومحاولة اصلاح السياسة الاقتصادية.

الجدول (2) تطور GDP في العراق خلال المدة (2003-2021) / مليون دولار

السنوات	GDP بالأسعار الجارية (1)	التغير السنوي لـ GDP % (2)
2003	15281.9	-
2004	36638.2	139.7
2005	50056.9	36.6
2006	65158.7	30.1
2007	88809.4	36.2
2008	131622.8	48.2
2009	111660.8	-15.1
2010	138515.7	24.0
2011	185749.6	34.1
2012	218032.1	17.3
2013	234637.6	7.6
2014	224185.7	-4.4
2015	163597.4	-27.0
2016	165482.4	1.1
2017	189682.6	14.6
2018	211146.1	11.3
2019	233636.1	10.6
2020	182454.8	-21.9
2021	207691.3	13.8

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية. العمود (2) من عمل الباحثون.

يبين الجدول (2) ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (15281.9) مليون وكان متوسط نصيب الفرد منه (580.1) دولار، ثم سجل الناتج المحلي ارتفاعاً كبيراً عام 2004 وبمعدل نمو سنوي (139.7%) وهو أعلى معدل نمو يشهده الناتج خلال مدة السنوات المذكورة، ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى زيادة الإيرادات النفطية والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج، واستمر الناتج بالارتفاع التدريجي حتى عام 2008 محققاً معدلات نمو سنوية ايجابية، إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي (53.8%) للمدة (2003-2008)، ثم سرعان ما تلاشت تلك المعدلات المرتفعة تحت تأثير الازمة الاقتصادية العالمية لتنعكس على انخفاض الناتج عام 2009 عند معدل نمو سنوي - (15.1%) وما نجم من انخفاض لمتوسط نصيب الفرد منه أيضاً، لكن سرعان ما ارتفع المؤشر عام 2010 والاستمرار بالارتفاع التدريجي حتى عام 2013، ثم تدهور مرة أخرى عام 2014 تحت الصدمة النفطية الأخرى التي تمثلت بالانخفاض التدريجي لأسعار النفط العالمية التي طالت الاعوام (2014-2015-2016) على التوالي، ثم عادت أسعار النفط بالارتفاع عام 2017 ليكون ذلك الارتفاع بمثابة مغذي (Nutrient) للناتج، وعلى الرغم من وصول متوسط نصيب الفرد من الناتج (5126) دولار عام 2017، إلا أن التصنيف العالمي قد صنف العراق من فئات ذوي الدخل المتوسط (World Economic Situation & Prospects, 2018:144) ثم عاود الارتفاع (١٥٩)

التدريجي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي لينخفض عام ٢٠٢٠ تحت أزمة وباء كورونا الصحية والانغلاق الاقتصادي العالمي بمعدل تغير سنوي 21.9-%.

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق:

قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية بالإيجاب أو السلب من خلال نسبة مساهمته في تلك المؤشرات.

الجدول (3) نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2021-2003)

النسبة من %GDP	GDP بالأسعار الجارية (1)	قيم FDI	السنوات
6.0	15281.9	1000	2003
1.1	36638.2	300	2004
1.4	50056.9	515	2005
0.7	65158.7	383	2006
1.3	88809.4	971	2007
1.8	131622.8	1856	2008
1.4	111660.8	1598	2009
1.1	138515.7	1396	2010
1.2	185749.6	1882	2011
1.8	218032.1	3400	2012
-1.5	234637.6	-2335	2013
-5.1	224185.7	-10176	2014
-4.5	163597.4	-7574	2015
-3.9	165482.4	-6225	2016
-2.6	189682.6	-5032	2017
-2.3	211146.1	-4885	2018
-1.5	233636.1	-3508	2019
-1.5	182454.8	-2859	2020
-1.2	207691.3	-2613	2021

المصدر: قاعدة بيانات .Unctadhttps://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

يلاحظ من الجدول (3) ان نسبة مساهمة FDI في GDP بلغت (6%) عام 2003 وهي أعلى نسبة يشهدها الناتج المحلي طيلة مدة دخول الشركات الأجنبية الى الاراضي العراقية، في حين انخفضت تلك النسب عام 2004، إذ سجلت (1.1%) بسبب تدهور الاوضاع الأمنية، واستمرت تلك النسب بالنقلب ما بين الارتفاع والانخفاض مسجلة معدلات متدنية جداً طيلة الأعوام (2005-2012)، وهذا قد يعزى الى عدم استقرار الوضع الامني وعدم وجود جهود ترويجية تزيد من تدفق حجم ذلك الاستثمار، فضلاً عن ضعف فعالية السياسة الاقتصادية في تهيئة المناخ المالي. أما المدة (2021-2013) فقد شهدت انقلاب الموازين رأساً على عقب وتحول نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج إلى نسب سالبة، وهذا يعود الى بدء افrazات تكاليف عقود التراخيص الأجنبية النفطية (ان دفع تكاليف وأجور الشركات الأجنبية تبدأ بعد 3 سنوات من سريان العقد).

الفصل الثالث: التحليل القياسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في العراق: أولاً: توصيف الانموذج القياسي:

لإثبات صحة الفرضية من عدمها وللوصول الى الهدف الرئيسي للدراسة، وكذلك لدعم نتائج التحليل المضللة والغامضة للاقتصاد العراقي التي تم تقديمها في الفصل السابق، سوف نقوم بتوصيف المتغيرات الأساسية للدراسة وفقاً لما نصت عليه النظرية الكلاسيكية الجديدة (سولو) بأن النمو الاقتصادي (GDP) يوضع كدالة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك، ومن أجل نمذجة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، يتم بناء أنموذج الشكل الوظيفي على النحو الآتي:

$$GDP = B_0 + B_1 FDI + \mu_t$$

إذ أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

B_0 : الثابت.

B_1 : المعلمة المقدرة.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل.

μ_t : حد الخطأ العشوائي.

أما الخطوة التالية في بناء الانموذج القياسي تتم عن طريق توصيف المتغيرات المذكورة انفاً في معادلة ARDL بهدف الوصول الى العلاقة التوازنية الطويلة وتصحيح مسار التوازن في حالة انحراف وتباعد تلك المتغيرات عن بعضها البعض عند تعرضها لصدمة مفاجئة او تكاد تكون غير متوقعة الحدوث وكالآتي:

$$\Delta GDP_t = \delta_{0i} + \sum_{i=1}^k a_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^k a_2 \Delta FDI_{t-i} + \delta_1 GDP_{t-1} + \delta_2 FDI_{t-1} + v_{1t}$$

$$\Delta FDI_t = \delta_{0i} + \sum_{i=1}^k a_i \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^k a_2 \Delta GDP_{t-i} + \delta_1 FDI_{t-1} + \delta_2 GDP_{t-1} + v_{1t}$$

Δ الفرق الأول لقيم المتغير.

δ_{0i} الحد الثابت.

a_2, a_1 معلمات المتغيرات.

v_{1t} حد الخطأ العشوائي.

إذ يتم استخراج النتائج وفقاً للبرنامج القياسي أو الاحصائي (Eviews 10) وكذلك برنامج (R) ولمدة ربع سنوية (2013-2018) أي بواقع 24 مشاهدة.

ثانياً: النتائج الخاصة باختبارات سكون السلسلة الزمنية:

يتم اللجوء إلى اختبار درجة سكون السلسلة بغية التخلص من مشكلة الاتجاه العشوائي عن طريق أخذ الفرق الأول أو الثاني، أي عندما لا تتصف السلسلة في السكون بالمستوى، ومن ثم تحديد النماذج القياسية الملائمة في خاصية التكامل المشترك والخروج بنتائج واقعية وغير مزيفة.

1. اختبار Dickey-Fuller (1981):

يمكن بواسطة هذا الاختبار الاستدلال بما اذا كانت المتغيرات المدرجة في الاختبار تعاني من جذر الوحدة، وبالتالي هناك أسباب كافية لقبول الفرضية الصفرية، أو خلو المتغيرات من مشكلة جذر الوحدة (ساكنة) وبالتالي هناك أسباب كافية لقبول الفرضية البديلة.

الجدول (4) نتائج اختبار ADF

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
GDP ~I (1)	0.3976	0.7816	0.5410	0.0001	0.0004	0.0000
FDI ~I (0)	0.0308	0.0241	0.3740			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EViews 10.

يوضح الجدول (4) نتائج ADF لمتغيرات الانموذج القياسي عبر ثلاث حالات (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه العام، عدم وجود حد ثابت واتجاه عام)، إذ يشير إلى غياب خاصية السكون لمتغير GDP عند المستوى الأصلي، وبالتالي هناك أسباب كافية لقبول الفرضية الصفرية التي تنص على غياب صفة السكون، أما متغير FDI فقد سكن عند المستوى الأصلي بعد أخذ الأغلبية للقيمة الاحتمالية Prob (0.05 أو أدنى من ذلك)، وهذا يدل على عدم وجود أسباب كافية لقبول الفرضية الصفرية، وبالتالي هناك سبب كافٍ لقبول الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود جذر الوحدة، في حين سكن GDP بعد أخذ الفرق الأول، أي إن قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، وبالتالي هناك أسباب كافية لقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة.

٢. اختبار فيليبس بيرون (1988) (PP):

يتميز هذا الاختبار أيضاً بتوفير قيم حرجة لاختبار جذر الوحدة عندما تكون السلسلة الزمنية عرضة لتغير مفاجئ، أي اسناد عوامل خارجية للسلسلة الزمنية بغض النظر عن الاخطاء العشوائية (perron,1989:18) ونتيجة لدقة نتائج هذا الاختبار في العينات الصغيرة أيضاً كما هو الحال في دراستنا، سوف نقوم بعرض النتائج ومقارنتها مع اختبار Dickey-Fuller لضمان التقدير السليم للاختبارات أو النماذج التي سوف نستعملها لاحقاً.

الجدول (5) نتائج اختبار PP

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
GDP ~I (1)	0.3976	0.7816	0.5484	0.0001	0.0002	0.0000
FDI ~I (0)	0.0308	0.0502	0.4161			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EViews 10.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان درجة سكون السلاسل الزمنية للمتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (FDI) في نتائج pp كانت مطابقة تماماً لنتائج ADF بغض النظر عن قيم الاحتمالية.

ثالثاً: نتائج اختبار العلاقة السببية لـ (Toda, Yamamoto) (1995):

من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الاجمالي أي (من يسبب من) نستعين بالاختبار المطور بواسطة Toda-Yamamoto. الخطوة الأولى في هذا الاختبار: تحديد فترة التخلف المثلى لمتغيرات الدراسة وفقاً لمعايير المعلومات وكالاتي:

الجدول (6) تحديد فترة التخلف المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: GDP FDI Exogenous variables: C Date: 04/27/19 Time: 13:08 Sample: 2013Q1 2018Q4 Included observations: 21						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
36.40185	36.47974	36.38026	2.16e+13	NA	-379.9927	0
35.46956	35.70323	35.40479	8.18e+12	24.41553	-365.7503	1
35.59715	35.98659	35.48920	9.03e+12	4.744682	-362.6366	2
35.09916*	35.64439*	34.94804*	5.44e+12*	12.90963*	-352.9544	3

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EViews 10.

ما يلاحظ من الجدول (6) ان درجة الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة القياسية هي (3) بناءاً على انتشار (*) التي تتضمنها قيم (HQ,SC,AIC,FPE,LR).
أما الخطوة الثانية: وجوب تحديد أعلى درجة تكامل أو سكون dmax للسلسلتين من خلال اختبارات جذر الوحدة، التي تم تحديدها مسبقاً عند I(1).
أما الخطوة الثالثة: تقدير أنموذج VAR(k+d_{max}).
الخطوة الرابعة: اختبار سببية تودا - ياماموتو بالاستناد الى نتائج أنموذج VAR(k+d_{max}).

الجدول (7) نتائج اختبار سببية T Y

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 04/27/19 Time: 13:20 Sample: 2013Q1 2018Q4 Included observations: 20			
Dependent variable: GDP			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0000	3	27.14261	FDI
0.0000	3	27.14261	All
Dependent variable: FDI			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.2186	3	4.430742	GDP
0.2186	3	4.430742	All

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EViews 10.

ما يلاحظ من نتائج السببية بأن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تمتد من FDI إلى GDP كون قيمة الاحتمال معنوية (0.0000)، وعليه لا توجد هناك أدلة كافية من العينة لقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه (GDP FDI)، وبالتالي تتوفر هناك ادلة كافية لقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه، وهذا يدل على وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي سواء من خلال عقود التراخيص النفطية أو من خلال الاستثمار في القطاعات الأخرى.

في حين غابت العلاقة الممتدة من GDP إلى FDI، وعليه توجد هناك أسباب كافية لقبول الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة سببية ممتدة من GDP إلى FDI، وهذا يدل على ان الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن حالة الجذب أو الطرد (الارتفاع أو الانخفاض) للاستثمار الأجنبي

المباشر بسبب ارتباط ذلك الناتج بالعالم الخارجي (الاسواق النفطية العالمية) وغالباً ما يتميز بالتقلب الشديد، وهذا اقرب ما يطلق عليه (بالنمو العابر أو الوهمي).

رابعاً: نتائج انموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL):

توظف هذه الدراسة البحثية نهج ARDL للتكامل المشترك للتحقق في العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين GDP و FDI. بعد اختبار درجة سكون السلسلة الزمنية كشرط أولي في تطبيق ARDL، إذ تبين ان درجة سكون السلسلتين كانت خليط من $I(0)$ و $I(1)$ ، وسكون المتغير التابع عند $I(1)$ كشرط أساسي أيضاً، وبالتالي أمكن تطبيق ARDL لتحديد علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة القياسية.

- نتائج اختبار الحدود Results Test Bound:

يمكن بواسطة هذا الاختبار الاستدلال بما إذا كانت المتغيرات المستقلة والتابعة تربطها صفة العلاقة التوازنية الطويلة أم لا، عن طريق المقارنة بين احصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا.

الجدول (8) نتائج تقدير اختبار الحدود

Null Hypothesis: No Levels Relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	6.762372	F-Statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

نلاحظ وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين GDP و FDI كون احصائية F والبالغة (6.7) اكبر من القيم الحرجة العليا والسفلى، وبالتالي لا يتوفر هناك ادلة كافية من العينة لقبول الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة توازن، وعلى النقيض من ذلك توجد هناك ادلة كافية لقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازن طويلة الاجل.

- نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل:

يمكن بواسطة نتائج تلك المعلمات تحديد درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة التوازنية الطويلة.

الجدول (9) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0405	2.275116	6.146204	13.98333	FDI
0.0000	7.033234	9951.452	69990.89	C
EC = GDP - (13.9833*FDI + 69990.8892)				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

يلاحظ من الجدول اعلاه وجود علاقة طردية بين FDI و GDP، إذ أن زيادة FDI بمقدار (1%) سوف يؤدي الى زيادة GDP بمقدار (13.9%) في الاجل الطويل مع افتراض ثبات العوامل الاخرى وعند مستوى معنوي (0.04)، وهذا منطقي جداً، إذ ان زيادة الانتاج النفطي الى الحجم المستهدف عن طريق جولات التراخيص النفطية الأجنبية سوف يمكن من زيادة الايرادات النفطية، وبالتالي الانعكاس المباشر على حجم GDP وخاصة بعد انتهاء التكاليف المترتبة على تلك الشركات، كما يساهم FDI في زيادة رصيد القطاعات الاخرى التي يعمل بها كقطاع الخدمات والصناعات.

- نتائج تقدير معلمات الاجل القصير وسرعة التوازن في الاجل الطويل:

توضح معلمات الاجل القصير درجة التأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصير، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (10) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/30/19 Time: 12:06				
Sample: 2013Q1 2018Q4				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0162	-2.760660	0.167514	-0.462449	D(GDP(-1))
0.1469	-1.542817	0.180930	-0.279141	D(GDP(-2))
0.9768	-0.029627	1.504884	-0.044585	D(FDI)
0.0020	-3.851018	2.053794	-7.909197	D(FDI(-1))
0.0112	-2.954821	1.919619	-5.672130	D(FDI(-2))
0.0003	-4.838203	0.110333	-0.533813	CointEq(-1)*
-318.2381	Mean Dependent var		0.687285	R-Squared
5585.384	S.D. Dependent var		0.583047	Adjusted R-Squared
19.45387	Akaike Info Criterion		3606.587	S.E. of Regression
19.75230	Schwarz Criterion		1.95E+08	Sum Squared Resid
19.51864	Hannan-QUINN Criter.		-198.2656	Log Likelihood
			1.692270	Durbin-Watson Stat

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

يفسر الجدول اعلاه معلمات المتغير المستقل في الاجل القصير لكل تباطؤ زمني $D(FDI) - D(FDI(-1)) - D(FDI(-2))$ ، إذ يوضح العلاقة العكسية بين FDI و GDP، أي إن زيادة FDI بمقدار (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض GDP بمقدار (7.9%) عند مستوى معنوي 0.00) وبتباطؤ زمني (-1)، أما عند التباطؤ الزمني (-2) فإن زيادة FDI بمقدار (1%) أيضاً سوف يؤدي إلى انخفاض GDP بمقدار (5.6%) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى وعند

(^١) لقد تم رفض قيمة D(FDI) لكونها غير معنوية .

مستوى معنوي (0.01)، وهذا التأثير السلبي يعود إلى دفع تكاليف وأجور الشركات الأجنبية من قبل الحكومة العراقية خاصة خلال السنوات السبعة الأولى من بدء نشاط تلك الشركات في الحفر والتنقيب.

وأخيراً أوضح معامل تصحيح الخطأ بأن حالة الانحراف عن التوازن طويل الأجل الذي يصيب المتغيرات سوف يصحح بنسبة (53%) في غضون فصل واحد.

خامساً: نتائج الاختبارات الخاصة بالاختفاء القياسية للانموذج المقدر:

تضمن دقة وسلامة نتائج انموذج ARDL عندما تكون قيم الاحتمال للاختبارات التشخيصية ادناه غير معنوي (أكبر من 5%) باستثناء اختبار الاستقرار الذي يقع داخل حدود (5%).

١. نتائج اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation:

يمكن بواسطة هذا الاختبار الاستدلال بما اذا كانت المتبقيات العشوائية تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (11) نتائج اختبار الارتباط الذاتي او التلقائي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.8406	Prob. F(3,10)	0.277222	F-Statistic
0.6566	Prob. Chi-Square(3)	1.612399	Obs*R-Squared

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

يلاحظ ان المتبقيات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كون قيمة الاحتمال لـ Obs*R-Squared أكبر من (5%)، وهذا مؤشر يعزز درجة مصداقية وموثوقية الانموذج المقدر.

٢. نتائج اختبار عدم تجانس التباين:

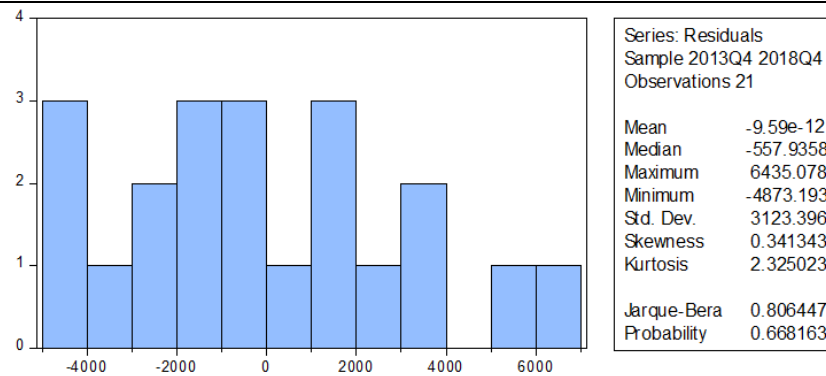
يمكن بواسطة هذا الاختبار التعرف عن مدى خلو الانموذج من مشكلة Heteroskedasticity.

الجدول (12) نتائج تقدير اختبار اختلاف التباين وفق صيغة ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.4069	Prob. F(3,14)	1.036010	F-Statistic
0.3518	Prob. Chi-Square(3)	3.270074	Obs*R-Squared

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

يلاحظ ان قيمة الاحتمال لـ Obs*R-squared بلغت (0.35)، أي إن الانموذج خالي من مشكلة عدم تجانس التباين، وهذا بمثابة مؤشر يعزز درجة مصداقية وموثوقية الانموذج المقدر.



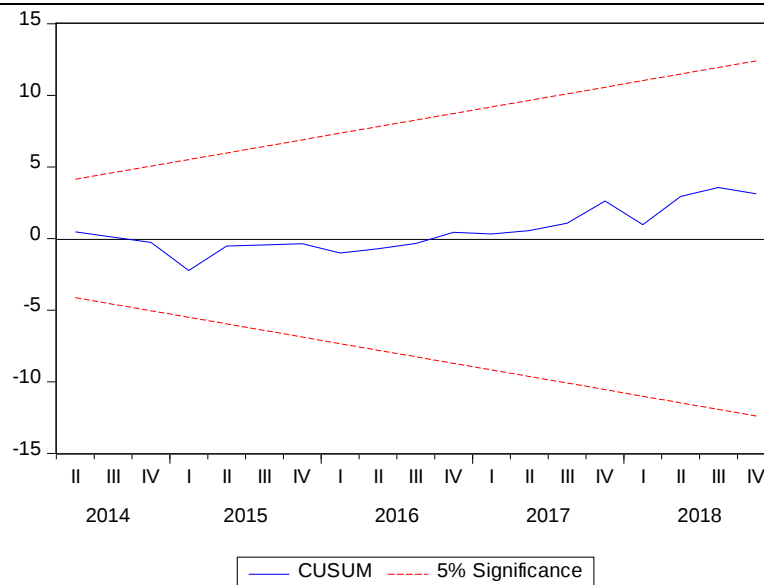
الشكل (2) نتائج اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي

المصدر: لشكل من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

٣. نتائج اختبار استقرارية المعلمات المقدرة:

اقترح كل من Pesaran و Pesaran (1997) تطبيق المجموع التراكمي للبواقي المتكرر (CUSUM) واختبارات CUSUM المربعة (CUSUMSQ) لتقييم ثبات المعلمة على المدى الطويل (الاستقرارية) داخل الحدود الحرجة (5%) (Alimi, 2014: 110).

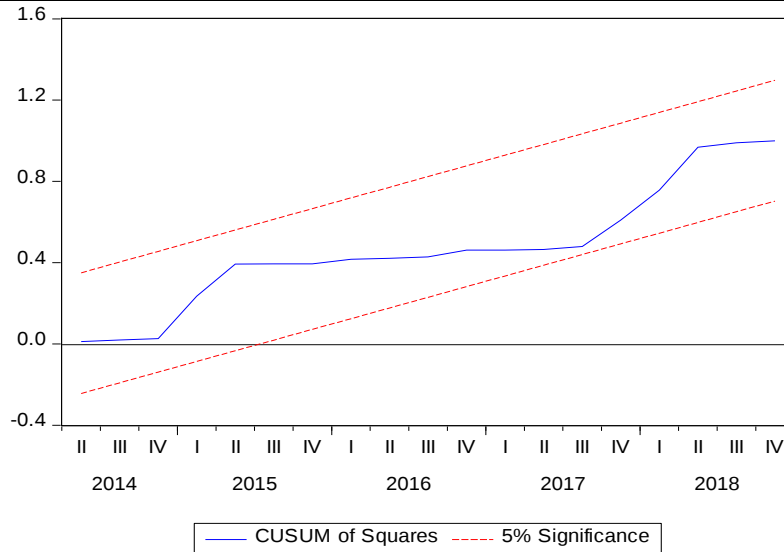
- اختبار CUSUM للاستقرارية:



الشكل (3) نتائج اختبار الاستقرارية وفق صيغة CUSUM

المصدر: لشكل من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

- اختبار CUSUMSQ للاستقرارية:



الشكل (4) نتائج اختبار الاستقرار وفق صيغة CUSUMSQ

المصدر: لشكل من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج EVIEWS 10.

يمكن أن نرى من الشكل (4)(5) أن احصاءات كل من CUSUM و CUSUMSQ تبقى ضمن حدود (5%) الحرجة التي تؤكد العلاقة طويلة المدى بين fdi و GDP، وبالتالي تظهر ثبات المعامل في الاجل الطويل، مما يفسر دقة ومصادقية التكامل المشترك بين المتغيرات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. تضارب نتائج الدراسات التجريبية حول تحديد هوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعلاقة السببية بينهما بسبب تباين السياسات التي اتبعتها تلك الدول تجاه FDI.
٢. انقسام نتائج الدراسات التجريبية الى ثلاث اقسام حول تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي واختلفت باختلاف تطبيقها بين دولة وأخرى، إذ أشار القسم الأول إمكانية التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، بينما فسر القسم الثاني إمكانية التأثير السلبي، في حين توصل القسم الثالث الى انعدام أو غياب التأثير تماماً.
٣. انقسام نتائج الدراسات التجريبية إلى أربعة اقسام بشأن العلاقة السببية بين FDI والنمو الاقتصادي (GDP)، إذ أشار القسم الأول إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه، بينما استنتج القسم الثاني وجود علاقة سببية احادية الاتجاه ممتدة من FDI الى GDP، بينما وجد القسم الثالث علاقة سببية احادية الاتجاه ممتدة من GDP إلى FDI، في حين توصل القسم الأخير الى غياب العلاقة السببية بينهما تماماً.
٤. الغالبية العظمى من تلك النتائج تؤكد التأثير الايجابي لـ FDI على النمو الاقتصادي.
٥. هناك الكثير من الأدلة التجريبية التي تدعم الفرضية القائلة بأن الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو تبدو مختلفة بالنسبة للبلدان في مراحل مختلفة من التنمية، إلى جانب ذلك، يعتمد

- الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر على ديناميات نقل التكنولوجيا والمهارات من جانب الشركات عبر الوطنية.
٦. أكدت الدراسات النظرية امكانية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال القنوات غير المباشرة.
٧. استطاع العراق جذب FDI لكن باحجام ضئيلة جداً وكان السبب الرئيسي وراء ذلك الجذب هو صدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006.
٨. مارس تأثيراً ايجابياً ضئيلاً على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003-2012) ثم انعكس إلى تأثير سلبي للمدة (2013- 2021) بفعل جولات التراخيص النفطية.
٩. النمو الاقتصادي الذي يشهده العراق أقرب ما يطلق عليه بالنمو العابر أو الوهمي.
١٠. الاقتصاد العراقي هو الاقتصاد الانتقالي الذي يهتم بالاستثمارات الأجنبية للتنمية في البلاد لكن لا يتخذ التدابير المناسبة لفتح اقتصاده للمستثمرين الأجانب.
١١. أظهرت اختبارات جذر الوحدة القياسية سكون متغير FDI في المستوى وسكون متغير GDP بعد أخذ الفرق الأول.
١٢. أظهر اختبار سببية تودا يماموتو وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تمتد من FDI الى GDP وبهذه النتيجة قد تم نفي فرضية الدراسة التي نصت على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه.
١٣. أظهر انموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين FDI و GDP. كما أوضح الانموذج ان اشارات معلمات الاجل القصير كانت سالبة عند قيم احتمال معنوية مما يفسر التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، بينما كانت اشارة معلمة الاجل الطويل موجبة وعند مستوى احتمال معنوي مما يفسر التأثير الايجابي لـ FDI على GDP في الاجل الطويل.
١٤. أكدت نتائج اختبارات الاخطاء القياسية ان نتائج انموذج ARDL واقعية ويمكن الاعتماد عليها بشكل موثوق.

التوصيات:

١. هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي كجزء من تراكم رأس المال لأن رأس المال المحلي وحده لا يكفي لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق.
٢. ينبغي لصانعي السياسة في العراق تصميم وتنفيذ السياسة المالية والنقدية والتجارية لتعزيز جاذبية البلاد كدولة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأكد من أن هذه السياسات مقبولة للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن ان تحسين تلك السياسات سوف يعزز للنمو الاقتصادي.
٣. الانفاق بطريقة رشيدة على البنية التحتية كونها من ابرز الدوافع المشجعة لتدفقات FDI.
٤. ضرورة تحسين سمعة العراق دولياً من خلال تقليل الرتب المتدنية في المؤشرات الدولية خاصة (الفساد – المخاطر الاقتصادية والأمنية والسياسية – سهولة ممارسة درجة الأعمال – التنافسية العالمية).
٥. التطلع إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي والتجاري (اتباع سياسة الباب المفتوح).
٦. أخذ الحيطة من جولات التراخيص النفطية الأجنبية خاصة على المدى القصير لأنها تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

٧. تحقيق تنوع اقتصادي يحد من مخاطر تقلبات السوق العالمية النفطية ويزيد من معدل النمو الاقتصادي.
٨. يجب أن تركز إستراتيجية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق على تحسين وتبسيط خدمة النافذة الواحدة وتنفيذها بالكامل في أسرع وقت ممكن، وهذا يعني إزالة القيود أو اللوائح غير الضرورية من أجل تسريع القدرة التنافسية العالمية لاقتصاد العراق ولاسيما في سياق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
٩. العمل على توجيه FDI في القطاعات التي لا يستطيع المستثمر المحلي الاستثمار بها خاصة في ظل امتلاك الاخير التكنولوجيا البدائية أو المتقدمة التي تزيد بدورها من كلف الإنتاج.
١٠. يجب وضع إستراتيجية فردية وتنفيذها بشكل صحيح بما يضمن أن يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر فوائد مالية واقتصادية وأن يتمكن الاقتصاد المحلي من استيعابها.
١١. يجب اعتبار الحوافز الجاذبة للمستثمرين جزءاً من السياسة الصناعية العامة للبلد وأن تكون متاحة على قدم المساواة لجميع المستثمرين الأجانب والمحليين.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. سيد فتحي الخولي، مستلزمات الإستثمار، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٠٦.
٢. طارق عبدالعال حماد في رسالة الماجستير المعنونة التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل، منشورات كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
٣. عيسى، خلفان حمد (2015) إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، الجندرية للنشر والتوزيع، الأردن.
٤. المزوري، عايد حسن والشيجيري، محمد حويش: "أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بسوق العراق الأوراق المالية"، كجلة كلية الراافدين الجامعة، العدد ص٢٦.
٥. الهادي، سليمان عمر (2009) الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوصفي، ط١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

6. Accinelli, Elvio. Brida, Juna (2007) Population Growth And The Solow-Swan Model, International Journal Of Economics, Vol 8, No 7
7. CARP, Lenuta (2012) Anaysis Of The Relationship Between Fdi And Economic Growth – Literature Review Study, The Usv Annals Of Economics And Public Administration, Volume 12, Issue 1.
8. De Mello, Luiz (1997) Foreign Direct Investment In Developing Countries And Growth: A Selective Survey, The Journal Of Defelopment Studies
9. Lamine, Keita Mohamed. Yang, Dakai (2010) Foreign Direct Investment Effect On Economic Growth: Evidence From Guinea Republic In West Africa, International Journal Of Financial Research, Vol. 1, No. 1
10. Neuhaus, Marco (2006) The impact of Fdi on Economic Growth, Physica-verlge hiedelberg, Germany
11. Tarasov, Vasily E. Taraasova, Valentina (2019) Harrod-Domar Growth Model With Memory And Distributed Lag, Journal Axioms, Volume 8, Issue 1